

تنديد حقوقي واسع بجريمة الاعتداء على أيتام خميس مشيط



نددت منظمات حقوقية بشدة بجريمة الاعتداء على نزلاء دار أيتام خميس مشيط وما تضمنه ذلك من نشر فيديوهات صادمة لضرب وسحل قوات الأمن السعودي لليتيمات في منطقة عسير.

وقالت منظمة القسط لحقوق الإنسان إنها تابعت بقلق بالغ فيديو الأحداث المؤسفة التي شهدتها دار ايتام خميس مشيط من افتحام لرجال أمن واعتداء على فتيات اعتمسن احتجاجا على سوء الأوضاع.

ودعت المنظمة السلطات السعودية إلى محاسبة المتورطين في الحادثة والتحقيق حول الأسباب التي أدت إليها.

وتعرضت عدد من الفتيات في دار التربية الاجتماعية في منطقة خميس مشيط إلى الضرب بشكل عنيف من قبل رجال أمن ورجال ملثمين.

وانتشرت مقاطع مصورة على وسائل التواصل الاجتماعي بينت استخدام أدوات بينها الكبراج والعصي، إلى

جانب الضرب والشد بالشعر ضد الفتيات في الدار المسؤول عن رعاية اليتيمات بشكل أساسي.

كما بينت المقاطع تهديد الرجال للفتيات اللواتي كن يعملن على توثيق الاعتداء وتصويره.

وبحسب المعلومات كان عدد من الفتيات قد رفعن سابقا شكاوى ضد مدير الدار، كما طالبت عدة فتيات بحقوقهن، ورفضهن للفساد الإداري المستشري، وحين لم يتم التجاوب معهن أعلن الإضراب ما دفع إدارة الدار إلى استخدام العنف برعاية ومشاركة رجال الأمن.

كما أكد مغردون تعرض الفتيات لانتهاكات بشكل مستمر سابقا من بين ذلك الشتم والأذى النفسي.

وأبرزت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان أن هذه الحادثة تأتي في سياق استخدام العنف ضد النساء في السعودية على أكثر من صعيد من بين ذلك العنف المنزلي دون حماية فعلية، والتعذيب في السجون وسوء المعاملة في المؤسسات الرسمية.

واعتبرت المنظمة أنه على الرغم من إعلان أمير منطقة عسير فتح تحقيق في الحادثة فمن غير الممكن الوثوق في محاسبة المنتهكين في ظل الشوائب في النظام القضائي وانعدام سبل المحاسبة الفعلية.

وأوضحت المنظمة أن عددا من المعنفات تحدثن في السابق عن انتهاكات مماثلة في المؤسسات الرسمية، من بين ذلك دور الرعاية، ولم يتم محاسبة المنتهكين.

إضافة إلى ذلك، كانت المنظمة قد وثقت قصور الأنظمة الرسمية التي قالت الحكومة السعودية أنها تحمي النساء عن حمايتهن لعدة أسباب، بينها انعدام الثقة في الأجهزة الرسمية، وضعف وعي في الحقوق وبهذه القوانين.

وفيما أشار عدد من النشطاء إلى أن الفتيات اللواتي وثقن الاعتداء تعرضن للملاحقة، تبدي المنظمة مخاوفها على سلامتهن وحريةهن، حيث رصدت في السابق ملاحقة ناشطات بتهم تشويه صورة المؤسسات الرسمية والدولة بعد نشر معلومات مشابهة.

وأكدت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، أن ملاحقة الأفراد الذين يتحدثون عن الانتهاكات أو يصورونها يشير إلى إمكانية وقوع حوادث مشابهة على نطاق واسع من دون توثيقها ونشرها.

وبالتالي، رأَت المنظمة أن هذه الحادثة تنبئ بحوادث أخرى شبيهة في ظل غياب الرقابة وانعدام الشفافية وتفشي سياسة الإفلات من العقاب، وأن النساء لا زلن ضحايا العنف في السعودية على أكثر من صعيد، كما لا زالت حقوقهن رهينة للدعاية السياسية.

وعقب المدير القانوني للمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان طه الحاجي إن "هذا الاعتداء ينتهك القوانين السعودية التي تستخدمها الحكومة للدعاية من دون تطبيق، كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي ظهرت بشكل واضح في السعودية بعد قتل الصحفي جمال خاشقجي تؤكد أنه لا يمكن الوثوق بأن أي تحقيق قد يؤدي إلى محاسبة المنتهكين".